ملخص المجلس رقم (٢١) بسم الله الرحمن الرحيم ١٤٤٣/٢/٢٧هـ

من الصفحة: ٢٠١ -٢٢٧

تابع... النوع السادس والثلاثون: (معرفة المحكم من المتشابه)

النوع السابع والثلاثون: (في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات) النوع الثامن والثلاثون: (معرفة إعجازه)

تابع... النوع السادس والثلاثون: (معرفة المحكم من المتشابه)

- الأشياء التي يجب ردها عند الإشكال إلى أصولها.

- يجب رد المتشابهات في الذات والصفات إلى محكم "ليس كمثله شيء" ورد المتشابهات في الأفعال إلى قوله: {قل فلله الحجة البالغة}

- الآيات الموهمة نسبة الأفعال لغير الله تعالى من الشيطان والنفس ترد إلى محكم قوله: {ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا}

- ما كان من ذلك عن تنزل الخطاب أو ضرب مثال أو عبارة عن مكان، أو زمان، أو معية أو ما يوهم التشبيه فمحكم ذلك قوله: {ليس كمثله شيء} وقوله: {ولله المثل الأعلى} وقوله: {قل هو الله أحد}

- تفصيل ذكر النبوة ووصف إلقاء الوحي ومحكمه قوله تعالى: {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون} وقوله: {وما ينطق عن الهوى}.

- في الحلال والحرام ومن ثم اختلف الأئمة في كثير من الأحكام بحسب فهمهم لدلالة القرآن.

شيء يتقارب فيه بين اللمتين لمة الملك ولمة الشيطان لعنه الله ومحكم ذلك قوله تعالى: {إن الله يأمر بالعدل والإحسان} الآية

ولهذا قال عقبه: {يعظكم لعلكم تذكرون} أي عندما يلقى العدو الذي لا يأمر بالخير، بل بالشر والإلباس.

الآيات التي اختلف المفسرون فيها على أقوال كثيرة تحتملها الآية ولا يقطع على واحد من الأقوال وأن مراد الله منها غير معلوم لنا مفصلاً بحيث يقطع به.

ما أوردته الآية (٧) في آل عمران أن: من المتشابه "وأخر متشابهات" من حيث تردد الوقف فيها بين أن يكون على {إلا الله} وبين أن يكون على {والراسخون في العلم يقولون آمنا به} وتردد الواو في {والراسخون} بين الاستئناف والعطف ومن ثم ثار الخلاف في ذلك:

القول الأول:

الواو: رجحوا أنها للاستئناف.

الوقف: {إلا الله}.

القول في المعنى: تعبد الله من كتابه بما لا يعلمون وهو المتشابه كما تعبدهم من دينه بما لا يعقلون وهو التعبدات.

الحجة: لأن قوله: {يقولون آمنا به} متردد بين كونه حالاً فضلة وخبراً عمدة، **والثاني أولى** أي: خبراً.

القول الثاني:

الواو: رجحوا أنها للعطف.

القول في المعنى: أن الله تعالى لم يكلف الخلق بما لا يعلمون.

ضعَّفوا القول الأول لأن:

١. الله تعالى لم ينزل شيئاً من القرآن إلا لينتفع به عباده ويدل به على معنى أراده فلو كان المتشابه لا يعلمه غير الله للزمنا.

٢. لا يسوغ لأحد أن يقول إن رسول الله ﷺ لم يعلم المتشابه فإذا جاز أن يعرفه الرسول مع قوله: {وما يعلم تأويله إلا الله} جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته والمفسرون من أمته:

- قال ابن عباس: أنا من الراسخين في العلم ويقول عند قراءة قوله في أصحاب الكهف: {ما يعلمهم إلا قليل} أنا من أولئك القليل
- قال مجاهد في قوله تعالى: {وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم} "يعلمونه ويقولون آمنا به ولو لم يكن للراسخين في العلم حظ من المتشابه إلا أن يقولوا آمنا لم يكن لهم فضل على الجاهل لأن الكل قائلون ذلك ونحن لم نر المفسرين إلى هذه الغاية توقفوا عن شيء من القرآن فقالوا: هو متشابه لا يعلمه إلا الله، بل أمروه على التفسير حتى فسروا الحروف المقطعة".

٣. **الرد على استشكال:** كيف يجوز في اللغة أن يعلم الراسخون والله يقول: {والراسخون في العلم يقولون آمنا به} وإذا أشركهم في العلم انقطعوا عن قوله: {يقولون} لأنه ليس هنا عطف حتى يوجب للراسخين فعلين!

الجواب:

- {يقولون} هنا في معنى **الحال** كأنه قال: {والراسخون في العلم} قائلين آمنا كما قال الشاعر:

الريح تبكي شجوها ..... والبرق يلمع في غمامه أي: لامعاً

قيل المعنى: يعلمون ويقولون فحذف واو العطف كقوله {وجوه يومئذ ناضرة} والمعنى يقولون: علمنا وآمنا لأن الإيمان قبل العلم محال إذ لا يتصور الإيمان مع الجهل وأيضاً لو لم يعلموها لم يكونوا من الراسخين ولم يقع الفرق بينهم وبين الجهال.

نشأ من هذا الخلاف خلاف في أنه هل في القرآن شيء لا تعلم الأمة تأويله؟

القول الأول: قال الراغب في مقدمة تفسيره "وذهب عامة المتكلمين إلى أن كل القرآن يجب أن يكون معلوماً وإلا لأدى إلى إبطال فائدة الانتفاع به" وحملوا قوله: {والراسخون} بالعطف على قوله: {إلا الله} وقوله: {يقولون} جملة حالية

القول الثاني: ذهب كثير من المفسرين إلى أنه يصح أن يكون في القرآن بعض مالا يعلم تأويله إلا الله قال ابن عباس: "أنزل الله القرآن على أربعة أوجه حلال وحرام ووجه لا يسع أحد جهالته ووجه تعرفه العرب **ووجه تأويل لا يعلمه إلا الله".**

قال بعضهم: المتشابه اسم لمعنيين:

- أحدهما: لما التبس من المعنى لدخول شبهه بعضه في بعض نحو قوله: {إن البقر تشابه علينا}.
- الثاني: اسم لما يوافق بعضه بعضاً ويصدقه قوله تعالى: {كتابا متشابها مثاني}.

إن كان المراد بالمتشابه في القرآن الأول فالظاهر أنه لا يمكنهم الوصول إلى مراده وإن جاز أن يطلعهم عليه بنوع من لطفه، وإن كان المراد الثاني جاز أن يعلموا مراده.

ما الحكمة في إنزال المتشابه ممن أراد لعباده البيان والهدى؟

إن كان مما يمكن علمه فله فوائد:

١. **ليحث العلماء على النظر الموجب للعلم بغوامضه** والبحث عن دقائق معانيه فإن **استدعاء الهمم** لمعرفة ذلك من أعظم القرب وحذرا مما قال المشركون: {إنا وجدنا آباءنا على أمة}.

٢. **ليمتحنهم ويثيبهم** كما قال: {وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده} الآية وقوله: {ليجزي الذين آمنوا وعملوا الصالحات} فنبههم على أن أعلى المنازل هو الثواب.

٣. لو كان القرآن كله محكماً لا يحتاج إلى تأويل **لسقطت المحنة وبطل التفاضل واستوت منازل الخلق**

لم يفعل الله ذلك، بل جعل بعضه محكماً ليكون أصلاً للرجوع إليه وبعضه متشابهاً يحتاج إلى الاستنباط والاستخراج ورده إلى المحكم ليستحق بذلك الثواب الذي هو الغرض وقد قال تعالى: {ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين}

٤. **إظهار فضل العالم على الجاهل** ويستدعيه علمه إلى المزيد في الطلب في تحصيله ليحصل له درجة الفضل.

قرآن يتلىٰ لإنسانية ترقىٰ

إن كان مما لا يمكن علمه فله فوائد:

١. **إنزاله ابتلاءً وامتحاناً بالوقف فيه والتعبد بالاشتغال من جهة التلاوة** وإن لم يقفوا على ما فيها من المراد للعمل به.

٢. **إقامة الحجة بها عليهم** وذلك إنما نزل بلسانهم ولغتهم ثم عجزوا عن الوقوف على ما فيها مع بلاغتهم وأفهامهم فيدل على أن الذي أعجزهم عن الوقوف هو الذي أعجزهم عن تكرر الوقوف عليها وهو الله سبحانه.

أثار بعضهم سؤالاً وهو: هل للمحكم مزية على المتشابه بما يدل عليه أو هما سواء؟ والثاني خلاف الإجماع والأول ينقض أصلكم أن جميع كلامه سبحانه سواء وأنه نزل بالحكمة؟ أجاب البكراباذي: أن المحكم كالمتشابه من وجه ويخالفه من وجه:

النوع السابع والثلاثون: (في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات)

اختلف الناس في الوارد منها في الآيات والأحاديث على ثلاث فرق:

- أحدها: أنه لا مدخل للتأويل فيها، بل تجرى على ظاهرها ولا تؤول شيئاً منها وهم المشبهة.
- الثاني: أن لها تأويلاً، ولكنا نمسك عنه مع تنزيه اعتقادنا عن الشبه والتعطيل ونقول لا يعلمه إلا الله وهو قول السلف.

الثالث: أنها مؤولة وأولوها على ما يليق به.

الأول باطل والأخيران منقولان عن الصحابة

قال الزركشي: منشأ الخلاف بين الفريقين: أنه هل يجوز في القرآن شيء لا يعلم معناه، فعندهم يجوز فلهذا منعوا التأويل واعتقدوا التنزيه على ما يعلمه الله، وعندنا لا يجوز ذلك، بل الراسخون يعلمونه، وإنما حملهم على التأويل وجوب حمل الكلام على خلاف المفهوم من حقيقته لقيام الأدلة على استحالة المتشابه والجسمية في حق البارئ تعالى والخوض في مثل هذه الأمور خطره عظيم.

النوع الثامن والثلاثون: معرفة إعجازه

التصنيف: القاضي **أبو بكر بن الباقلاني** قال ابن العربي: ولم يصنف مثله وكتاب **الخطابي، والرماني، والبرهان لعزيزي**، وغيرهم.

فضله:

١. علم جليل عظيم القدر **لأن نبوة النبي ﷺ معجزتها الباقية القرآن** وهو يوجب الاهتمام بمعرفة الإعجاز، {كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد}.

٢. **سماع القرآن حجة** قال تعالى: {وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله} فلولا أن سماعه إياه حجة عليه لم يقف أمره على سماعه، **ولا تكون حجة إلا وهي معجزة.**

٣. **الكتاب آية من آيات الله** وهو كاف في الدلالة قائم مقام معجزات غيره وآيات سواه من الأنبياء قال تعالى: {وقالوا لولا أنزل عليه آيات من ربه قل إنما الآيات عند الله وإنما أنا نذير مبين أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم}.

التحدي وإعجاز القرآن:

- لما جاء به ﷺ إليهم **وكانوا أفصح الفصحاء** ومصاقع الخطباء **تحداهم على أن يأتوا بمثله وأمهلهم طول السنين فلم يقدروا.**
- تحدى النبي ﷺ **العرب قاطبة بالقرآن** حين قالوا افتراه فأنزل الله عز وجل عليه: {أم يقولون افتراه قل فأتوا بعشر سور مثله}.
- فلما عجزوا عن **الإتيان بعشر سور تشاكل القرآن** قال تعالى: {فأتوا بسورة من مثله}.
- ثم كرر هذا فقال: {وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله} أي **من كلام مثله** وقيل من **بشر مثله**.
- فلما **عجزوا عن أن يأتوا بسورة تشبه القرآن** على كثرة الخطباء فيهم والبلغاء قال: {قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا}.
- قد **ثبت أنه تحداهم به وأنهم لم يأتوا بمثله لعجزهم** عنه لأنهم لو قدروا على ذلك لفعلوا ولما عدلوا إلى:

العناد تارة - الاستهزاء تارة أخرى - تارة قالوا: سحر - تارة قالوا: شعر - تارة قالوا: أساطير الأولين كل ذلك من التحير والانقطاع

ذكر إعجاز القرآن من وجهين:

- أحدهما: إعجاز متعلق بنفسه
- الثاني: بصرف الناس عن معارضته

اختلفوا في إعجازه فقيل:

١. إن التحدي وقع بالكلام القديم الذي هو صفة الذات وإن العرب كلفت في ذلك مالا تطيق وفيه وقع عجزها.
٢. الجمهور على أنه إنما وقع بالدال على القديم وهو الألفاظ.

ولكن:

- غير جائز أن يكون الإعجاز حصل من **جهة ذوات الكلم المفردة** فقط لأن العرب قاطبة كانوا يأتون بها.
- غير جائز أن يكون الإعجاز **وقع بالنسبة إلى العوارض من الحركات والتألف** فقط ولو كان الإعجاز راجعاً في الإعراب والتأليف المجرد لم يعجز صغيرهم عن تأليف ألفاظ معربة فضلاً عن كبيرهم.
- غير جائز أن يقع بالنسبة **إلى المعاني فقط** لأنها ليست من صنيع البشر وليس لهم قدرة على إظهارها من غير ما يدل عليها.
- غير جائز أن ترجع إلى المجموع لأنا قد بينا بطلانه بالنسبة إلى كل واحد فيتعين أن يكون الإعجاز لأمر خارج غير ذلك.

بيان الأقوال المختلفة في وجوه الإعجاز

١. أحدها: قول النظام: "إن الله **صرف العرب عن معارضته وسلب عقولهم** وكان مقدوراً لهم لكن عاقهم أمر خارجي فصار كسائر المعجزات"

الرد: قول فاسد بدليل:

- قوله تعالى: {قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا} فإنه يدل على عجزهم مع بقاء قدرتهم ولو سلبوا القدرة لم يبق فائدة.
- زوال الإعجاز بزوال زمان التحدي وخلو القرآن من الإعجاز وفي ذلك خرق لإجماع الأمة فإنهم أجمعوا على بقاء معجزة الرسول العظمى ولا معجزة له باقية سوى القرآن وخلوه من الإعجاز يبطل كونه معجزة.

٢. الثاني: أن وجه الإعجاز راجع إلى **التأليف الخاص به لا مطلق التأليف** وهو بأن اعتدلت مفرداته تركيباً وزنةً وعَلت مركباته معنى بأن يوقع كل فن في مرتبته العليا في اللفظ والمعنى واختاره ابن الزملكاني في البرهان.